ملامح تدفقات تحويلات المهاجرين المالية وأهميتها لاقتصادات شمال افريقيا

FEATURES AND IMPORTANCE OF REMITTANCES INFLOWS TO NORTH AFRICAN ECONOMIES

عوامر محمد*[1]، يحياوي عمر[2] عوامر مريم نور الهدى[3]

[1] جامعة الجزائر 3، الجزائر، ouamer.mohammed@univ-Alger3.dz

[2] جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،omar.yahyaoui@univ-msila.dz

[3] جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر،d.ouamer @yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/13 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

أصبحت تحويلات المهاجرين المالية تعتبر كمصدر رئيسي للدخل القومي وللدخل الفردي للأسر في كثير من البلدان النامية. وتأتي هذه الورقة لتوضيح أهمية هذه التدفقات بالنسبة لاقتصاد منطقة شمال افريقيا من خلال دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة (2000-2020).

وبالنسبة لأهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة فكانت كالآتي: بلغ معدل النمو السنوي لتدفقات التحويلات المهاجرين الوافدة للمنطقة أكثر من 5 بالمائة سنويا، في حين قدر اجمالي ما استقبلته المنطقة أكثر من 450 مليار دولار، بمعدل سنوي يتجاوز 20 ميار دولار خلال العقدين المنصرمين، وهو ما يمثل 3 بالمائة من اجمالي الناتج الحقيقي لاقتصاد المنطقة.

أما بالنسبة لمتوسط مبلغ التحويل الذي يرسله المهاجر من المنطقة فيقدر بـ 4163 دولار في سنة 2020، في حين أن المبلغ الذي يرسله المهاجر الجزائري فيبلغ 841 دولار فقط، ويعزى هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل التي تدفع المهاجر الجزائري لتفضيل إرسال الأموال إلى الوطن عبر القنوات غير الرسمية.

كلمات مفتاحية: تحويلات المهاجرين المالية، التمويل الخارجي، اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، اقتصاد شمال افريقيا.

تصنيفات JEL: F39, F22 ، R23

*المؤلف المرسل.

Abstract:

Remittances have become a major source of national and per capita income for families in many developing countries. This paper comes to clarify the importance of these flows for the economy of North African region through a descriptive and analytical study during the period (2000-2020). The main findings of this study are as follows: the annual growth rate of migrant remittance flows to the region was up to 5 per cent annually. The region's total receipt accounted for $450 billion, at an annual rate of up to $20 billion over the past two decades, representing 3 per cent of the total real GDP of the region's economy.

In 2020, the region's emigrant accounted for $4,163, while the Algerian emigrant sent only $841 sent the average amount of remittance. This is due to a number of different factors, perhaps the most prominent of which is the preference of Algerian emigrants to send money through the informal channels.

Keywords: Remittances; External funding; RGDP; North Africa region's economy.

Jel Classification Codes: F22 , F39, R23

1. مقدمة:

تلعب الهجرة الدولية دورا مهما في انتقال عناصر الإنتاج بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، فالبلدان المستوردة للهجرة، التي غالبا ما تكون بلدان صناعية متقدمة بالإضافة إلى بعض البلدان الغنية، تستفيد من العمالة الواردة، في حين أن البلدان المصدرة للمهاجرين، التي تتمثل غالبا في البلدان النامية وضعيفة الدخل، تستفيد من رأس المال الذي يرسله المهاجرون الدوليون إلى أسرهم في البلدان الأصلية، حيث يرتفع في بعضها هذا التدفق لرؤوس الأموال الخاصة إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي (35 بالمائة من الناتج المحلي الحقيقي في لبنان على سبيل الذكر). وتُعرف المنظمة الدولية للهجرة، المهاجر الدولي بأنه كل شخص مقيم في بلد غير بلد مولده، وتفرق بين المهاجر لفترة قصيرة، عندما تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر كحد أدنى وعام كحد أقصى، وبين المهاجر لفترة طويلة عندما تتجاوز مدة إقامته في بلد المهجر أكثر من سنة واحدة. ((IOM) المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 21).

وفي سنة 2019، قدر عدد المهاجرون الدوليون بحوالي 272 مليون مهاجر من بين حوالي 7.7 مليار شخص يمثلون التعداد السكاني للعالم، وهو ما يمثل 3.5 في المائة من اجمالي سكان العالم. وبحسب تقديرات منظمة الهجرة الدولية فقد بلغ عدد العمال المهاجرين 164 مليون عامل **(WORLD MIGRATION, 2019, p. 3)**. أي أن أكثر من 60 بالمائة من المهاجرين الدوليين هم من العمال، ما يعني أن هذه الظاهرة ينجر عنها تبعات وآثار اقتصادية هامة سواء تعلق الأمر باقتصادات البلدان المستقبلة أو اقتصادات البلدان المصدرة للمهاجرين. ولعل أبرز هذه التبعات تتمثل بالأساس في تسرب جزء كبير من دخل هؤلاء العمال من البلدان المستقبلة للمهاجرين إلى البلدان الأصلية المصدرة للهجرة، والتي تعرف بتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين (**Remittances Flows**)، والموجه أساسا إلى أفراد أسرهم في الداخل.

وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن اجمالي قيمة المبالغ المالية المحولة من المهاجرين الدوليين إلى بلدانهم الأصلية عبر القنوات الرسمية قد ارتفعت من 37 مليار دولار سنة 1980 إلى أكثر من 702 مليار دولار سنة 2020 (تضاعفت 18 مرة)، كان نصيب البلدان النامية منها 540 مليار دولار **(Bank, 2021)**. ويمثل هذا الرقم يعادل 77 بالمائة من اجمالي التحويلات الدولية، ما يؤكد على حقيقة وجود تبادل لعوامل الإنتاج بين البلدان الصناعية والبلدان الغنية التي تحصل على عنصر العمل، والبلدان النامية التي تحصل بالمقابل على عنصر رأس المال، كما تؤكد هذه الأرقام أيضا على أن ظاهرة الهجرة الدولية هي ذات طابع جنوب-شمال، مدفوعة بالأساس بفروقات مستويات الأجور المعيشة بين بلدان المهجر وبلدان المقصد.

وتعرف شعبة الإسكان التابعة الأمم المتحدة التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين بأنها عبارة عن تدفق لرؤوس أموال خاصة في شكل نقد وسلع من المهاجرين الدوليين إلى أسرهم وأصدقائهم في البلدان الأصلية **(PORTAL, 2021)**. فالتحويلات تمثل ذلك الدخل الاضافي الذي تحصل عليه الأسر المعيشية من خارج الاقتصاد الذي ينشأ أساسا نتيجة لانتقال أحد أفراد الأسرة إلى اقتصادات أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة ((**IMF**)، صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 1).وتمثل التحويلات المالية للمهاجرين جزءا هاما من دخول العمال المهاجرين من البلدان النامية والمحققة في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان مرتفعة الدخل، كما أن حجمها قد أصبح يفوق جميع أشكال التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي الواردة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الصين)، وقد انعكس ذلك على المستوى المعيشي لملايين الأسر

المتلقية التي أصبحت رفاهيتها مرتبطة بهذا النوع من الدخل الإضافي القادم من خارج الاقتصاد الذي تعمل ضمن نطاقه. وبالإضافة إلى أثرها الجزئي السالف الذكر، نجد أن أثر التحويلات يمتد أيضا إلى الاقتصاد الكلي متمثلا في التحسن النسبي في العديد من المؤشرات الكلية الهامة كمعدلات الفقر، النمو الاقتصادي، تحسن التصنيف السيادي للاقتصاد، تحسن سعر الصرف، بالإضافة إلى امتداد ذلك التأثير إلى العديد من المؤشرات الأخرى ولكن بنسب أقل.

وبالنسبة اقتصادات المنطقة (التي تشمل على كل من الجزائر، مصر، المغرب، وتونس، باستثناء ليبيا التي لا تتوفر حولها المعطيات بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها) فهي تعتبر بلدان مستقبلة صافية للتحويلات (تفوق قيمة التحويلات الواردة مثيلتها الخارجة من الاقتصاد بكثير). فقد تزايدت حصتها من اجمالي التدفقات الدولية ما يطرح الكثير من التساؤلات بشأن قيمتها الحقيقية، أهميتها وانعكاساتها بالنسبة لاقتصادات المنطقة.

1.1. إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم ملامح تدفقات تحويلات المهاجرين المالية وأهميتها الاقتصادية بالنسبة لاقتصادات شمال افريقيا؟

وبالإضافة إلى هذا التساؤل الرئيسي، يمكننا أيضا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم السمات التي تنفرد بها تدفقات التحويلات بالمقارنة مع الأشكال الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي؟
- كيف تطورت التدفقات الواردة إلى بلدان المنطقة بالمقارنة مع التدفقات الخارجية الأخرى؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نعتمد على الفرضيات التالية:

- تتسم تدفقات تحويلات المهاجرين المالية الواردة بالاستقرار والنمو ما يخولها أن تسهم في دعم اقتصادات المنطقة.
- يوجد تباين كبير في قيمة التدفقات الواردة بين اقتصادات المنطقة ما يعني تباين أهميتها الاقتصادية.

3.1. أهمية الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتثير موضوع أصبح له أهمية دولية بالغة في السنوات الأخيرة بفعل النمو المتسارع والاستقرار الكبير بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المحتملة لتدفقات تحويلات المهاجرين، خاصة في ظل حاجة بلدان المنطقة المتزايدة للوصول إلى مصادر

تمويل خارجية تكون متناسقة مع خصائص اقتصاداتها وحاجتها لتنويع مصادر تمويلها، وأيضا في ظل الانكشاف الكبير لاقتصادات المنطقة-باستثناء الجزائر-على الديون الخارجية.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين وتطورها خلال العقدين المنصرمين، كما تسعى إلى تسليط الضوء على أبرز خصائص التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين بالمقارنة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى. وتهدف أيضا إلى تحليل أبرز مؤشرات الظاهرة وسماتها الرئيسية بالنسبة لاقتصادات المنطقة خلال الفترة (2000-2020).

2. خصائص ومحددات تدفقات تحويلات المهاجرين المالية:

1.2 خصائص التحويلات:

تتميز التحويلات المالية بخصائص فريدة عند مقارنتها مع أشكال التدفقات المالية الأخرى العابرة للحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، استثمارات المحفظة، والمساعدات الإنمائية الموجهة لدول العالم الثالث، بحيث يمكننا عرضها كما يلي:

1.1.2.الاتجاه العام المتزايد: لم تشهد تحويلات للمهاجرين خلال العقود الثلاث المنصرمة سوى تراجعات معتبرة جدا. بل على العكس، فقد نمت بمعدلات متزايدة بالمقارنة بالتراجعات الدورية الكبيرة التي تميز أنواع التدفقات الدولية الأخرى. فمثلا، نمت التحويلات المتدفقة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل[1] بمتوسط 11.5 في المائة خلال الفترة 2000-**2019** وبمتوسط 9.5 في المائة للتحويلات الاجمالية. وقد أتاح لها هذا المعدل أن أصبحت تعد أكبر أشكال التدفقات النقدية الدولية الواردة للبلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الصين) ابتداءً من سنة 2018 لتصل إلى أكثر من 530 مليار دولار خلال تلك السنة، متفوقة بذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**). وخلال العقدين المنصرمين تدفقت إلى البلدان منخفضة ومتوسطة النمو مبالغ قدرت بأكثر من 316 مليار دولار سنويا في المتوسط من اجمالي 435 مليار دولار دوليا، وهذا ما يدل على أهمية التحويلات كمصدر تمويل مستمر النمو بالنسبة للبلدان النامية.

[1] low- and middle-income countries (LMICs)

2.1.2.الاستقرار النسبي: حيث تعتبر تحويلات المهاجرين مصدر دخل مستقر من النقد الأجنبي. فعندما تشهد الأسر المتلقية صعوبات مالية، فإن المهاجرون يرسلون أموال أكثر، وتلعب التحويلات عندئذ دور التأمين ضد الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهو ما تؤكده المعطيات المستقاة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، فقد بينت التقديرات أن تراجع التحويلات لم يتعدى نسبة 6 بالمائة فقط في عام 2009، مقارنة بانخفاض بنسبة 30 بالمائة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانهيار شبه كامل في تدفقات استثمارات المحفظة (راثا،، 2009، صفحة 30). وتعد الإستقرارية في التحويلات المالية للمهاجرين سمة مميزة وفريدة تتصف بها دون غيرها من أشكال التدفقات الخارجية الأخرى فوجود تدفقات مالية واردة من النقد الأجنبي تتصف بالاستقرار الكبير يعد عاملا مهما للغاية لاقتصادات البلدان النامية والأقل نموا التي تتميز بتقلبات النمو بالنظر لاعتمادها على نمط النمو الاقتصادي يرتكز أساسا على تصدير السلع الأولية كثيرة التقلب. وهذه السمة البارزة في التحويلات تسمح بتمهيد مسار النمو الاقتصادي وتقليص تذبذباته، وبذلك فهي تعد بمثابة عامل صد واستقرار ضد تقلبات الدورة الاقتصادية وهامش أمان أمام الصدمات الخارجية. وإذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة، فإن للتحويلات المالية للمهاجرين دور هام للغاية في استقرار ميزان المدفوعات باعتبارها من أهم بنوده في البلدان المتلقية.

3.1.2.معاكسة اتجاهات الدورة الاقتصادية (Countercyclical flows): يرسل المهاجرون عادة مبالغ أكبر خلال الأزمات الاقتصادية، ما يجعل من التحويلات تميل لأن تكون تدفقات معاكسة للدورة الاقتصادية وأكثر استقرارية **(Plaza, 2011, p. 49)**. وبسبب سمتي الاستقرار النسبي، وقلة مسايرة التحويلات للاتجاهات الدورية بالمقارنة مع التدفقات الخارجية الأخرى، فإن نسبة التحويلات المالية إلى الناتج المحلي تعمل على تقليص تقلبات معدل النمو الاقتصادي بالأخص عندما تفوق نسبتها من الناتج 3 في المائة ((الأونكتاد)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012). وبرغم تفرد التحويلات بهذه الخاصية، إلا أن البعض يؤكد على رأي مختلف نسبيا. فالتحويلات حسبه تكون مضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية فقط عندما نكون مدفوعة بحافز الإيثار (**altruistic motives**) فقط، في حين لا تكون كذلك إذا ما ارتبطت بأهداف الاستثمار، ما يجعلها عندئذ مسايرة للدورة الاقتصادية **(Kodier, 2015, p. 1002)**. وبرغم ذلك، فإن معاكسة اتجاهات الدورة الاقتصادية تعتبر خاصية مهمة للغاية تتيح للتحويلات لعب دور مهم المساعدة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص أثر

الصدمات الخارجية، والعمل على استقرار مسار النمو الاقتصادي، تخفيض عجز ميزان المدفوعات، ودعم قيمة العملة المحلية خلال أوقات الأزمات.

4.1.2.غياب الالتزامات وانعدام التكاليف: إن الغاية السامية للتحويلات تتجسد في نقل للأموال من طرف واحد فقط، ولذلك لا تظهر أي التزامات عنها، لذلك فإنه لا يمكن النظر إلى التحويلات كأموال عادية، ولكنها أموال بقيمة مضافة (ديليب، 2009، صفحة 30). وبإجراء مقارنة سريعة بين أنواع التدفقات المالية الخارجية نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين الواردة لاقتصادات البلدان النامية هي بمثابة تدفقات صافية لا ينشأ عنها أي شكل من أشكال الالتزامات أو التكاليف المالية مما يسمح بتعزيز الوضعية النقدية للاقتصادات المتلقية وتعزيز المؤشرات والتوازنات المالية مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي والحفاظ على سيادة الدولة ضد التدخلات الخارجية.

فالمهاجرون يرسلون الأموال إلى بلدانهم طواعية ودون انتظار مكافأة أو عائد مالي نظير ذلك. بينما نجد أن تدفقات الديون الخارجية هي أكثر أنواع التدفقات الخارجية تكلفة بالنظر إلى أنها تحمل الاقتصادات المدينة تكاليف تفوق قيمتها الأصلية. أما تدفقات المحفظة فهي الأكثر تقلبا والأكثر اعتمادا مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حالة الاقتصادي الكلي. في حين أن تدفقات المساعدات الخارجية تشبه التحويلات في كونها تدفقات صافية باتجاه واحد فقط، لكنها تختلف عنها في كونها ضئيلة القيمة، ولها تبعات سلبية على سيادة البلد واستقلال القرارات الاقتصادية والسياسة.

2.2 محددات تحويلات المهاجرين:

يرتبط رصيد الهجرة الدولية لبلد ما بعدد من العوامل، كالاكتظاظ السكاني، فروقات الدخول الفردية ومستويات المعيشة بين البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبالنظر إلى أن التحويلات هي انعكاس لظاهرة الهجرة فإن العوامل سالفة الذكر بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى تقف خلف مسار تدفقات التحويلات الصاعد أو الهابط. وغالبا ما يتم تصنيف العوامل التي تقف خلف ديناميكية تدفقات تحويلات المهاجرين إلى مجموعتين من المحددات الرئيسية كما يلي:

1.2.2.المحددات الجزئية (MICRO DETERMINANTS): وهي مجموعة العوامل الذاتية. ويعد دافع الإيثار (**ALTRUISTIC MOTIVES**) أكثر هذه العوامل تأثيرا في قرار المهاجر بإرسال الأموال لأسرته. فالإيثار يرتبط بشخصية المهاجر وثقافته ومدى ارتباطه بأفراد أسرته.

ويعتبر محدد الاستثمار (**INVESTMENT MOTIVES**) عاملا مهما في تحديد حجم التحويلات المرسلة، ويمكن ربطه بمدى توفر فرص توظيف رأس المال وارتفاع العوائد التي توفرها الأسواق في البلد الأصلي سواء تعلق الأمر بالاستثمارات العينية أو بالاستمارات المالية.

وتؤثر الحالة الاجتماعية (**SOCIAL STATUS**) والمستوى التعليمي (**EDUCATIONAL LEVEL**) للمهاجر أيضا على حجم التحويلات المرسلة، بحيث أن الأفراد غير المتزوجين يرسلون في الغالب أموال أكثر من غيرهم بالنظر إلى قلة عدد المعيلين في بلدان المهجر. أما تأثير المستوى التعليمي للمهاجر فهو أكبر، حيث يعتبر عاملا حاسما في اندماج المهاجر في سوق العمل وحصوله على الخدمات الأساسية وكسب دخل جيد، وبالتالي تحديد قيمة المبالغ التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي ((**IOM**) المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 33).

2.2.2.المحددات الكلية (MACRO DETERMINANTS**)**: وتمثل مجموعة العوامل (المؤشرات) الاقتصادية الكلية. حيث يعتبر مخزون الهجرة الدولية (أعداد المهاجرين) للبلد المستقبل للتحويلات أبرز هذه المحددات والذي يرتبط بعلاقة إيجابية واضحة مع التدفقات، فكلما زاد عدد المهاجرين الدوليين-في غالب الحالات-كلما ارتفعت حصة البلد من التحويلات الواردة إلى اقتصاده. ويؤكد على هذا الطرح أن أكبر بلدين مستقبلين للتحويلات في العالم (الهند والصين) الذين يمتلكان على أكبر رصيد من المهاجرين الدوليين في العالم 17.5 و11 مليون مهاجر يرسلون 83 و60 مليار دولار على التوالي).

وتعتبر تكاليف التحويل بين البلد المرسل والبلد المستقبل للتحويلات عاملا مهما ومؤثرا للغاية على حجم هذه التدفقات، نظرا لأنه يمثل التكلفة الإضافية التي يتحملها المهاجر، ويرتبط هذا العامل بعلاقة عكسية مع التحويلات، حيث أنه كلما كانت تكلفة التحويل مرتفعة، كلما انخفضت قيمة التدفقات الواردة. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يقترب معدل التكلفة التي يفرضها الوسطاء الرسميون على نفس المبلغ من التحويلات (200 دولار) من المعدل العالمي الذي يبقى في حدود 7 بالمائة، ولكنه يتباين من بلد لأخر في المنطقة **((KNOMAD), 2020, p. 24)**. ويجب الإشارة إلى أن العديد من العوامل تتداخل لتحديد تكلفة التحويل، حيث نجد وسيط الارسال (بنك، مركز بريد، أو شركة تحويل)، قيمة الحوالة (المبلغ

المحول)، قناة التمويل (بلد الارسال وبلد الاستقبال)، المدة الزمنية للتحويل، إضافة إلى قوانين الصرف الأجنبي في البلد الأصلي هي أبرز العوامل (فارس، 2006، صفحة 12).

ويساعد وجود نظام مالي متطور في البلد المستقبل (أسواق، مؤسسات، وأدوات مالية) على ارتفاع قيمة التحويلات الوافدة، نظرا لأن الخدمات وفرص الاستثمار المالي التي يوفرها مثل هذا النظام المالي الكفء تحفز المهاجرين-في الغالب-على ارسال الأموال إلى الاقتصاد المحلي. وقد تؤثر أيضا عوامل: المستوى المعيشي للسكان، تقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية (ركود أو انتعاش) على حجم التحويلات المرسلة. ويجب في الأخيرة وجوب التذكير لكنها تتسم بعدم تجانسها واختلاف حجم تأثيرها من بلد لآخر.

3. ملامح التدفقات الواردة إلى المنطقة وأهميتها الاقتصادية:

1.3. تحليل الاتجاه العام للتحويلات الواردة للمنطقة (2000-2020):

1.1.3. واقع التدفقات الواردة لاقتصادات المنطقة خلال الفترة (2000-2020):

شهدت التدفقات الواردة إلى اقتصادات منطقة شمال افريقيا طفرة حقيقية خلال العقدين المنصرمين، حتى أن المنطقة أصبحت تعد من بين أكثر المجموعات الجغرافية الدولية استقطابا للتحويلات. فقد تضاعفت قيمة التحويلات السنوية الواردة ثلاث مرات بين سنتي 2000 و2010، حيث ارتفعت من أقل من 7 مليار دولار إلى أكثر من 21 مليار، لتستمر وثيرة النمو في بعد ذلك وتتضاعف بمقدار مرة واحدة بين سنتي 2010 و2020 لتصل اجمالي قيمة التدفقات الواردة لبلدان المنطقة أكثر من 40 مليار دولار بنهاية سنة 2020، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي (**(Bank, 2021)**). وهذا يعني ان اجمالي قيمة التحويلات الواردة للمنطقة قد نمت بنسبة 520% (تضاعفت بأكثر من 5 مرات) بين بداية الفترة ونهايتها، في حين يقدر معدل نمو التحويلات بـ 5.35 **%**سنويا.

الجدول 01: تطور تدفقات تحويلات المهاجرين الواردة للمنطقة (2000-2020)

السنوات	التحويلات الواردة ($ 10^6$)	معدل النمو السنوي	السنوات	التحويلات الواردة ($ 10^6$)	معدل النمو السنوي
2000	6599	-	2011	23788	-2.85%
2001	7769	16.48%	2012	28225	13.03%
2002	7911	15.44%	2013	27215	1.09%
2003	9575	16.81%	2014	32158	2.45%
2004	11453	14.48%	2015	29198	-15.99%
2005	11169	-2.70%	2016	28784	-7.62%
2006	12480	8.43%	2017	35243	3.79%
2007	16201	13.62%	2018	36322	0.63%
2008	17669	15.22%	2019	37579	7.75%
2009	15534	-0.63%	2020	40804	2.46%
2010	21136	5.03%	المتوسط	21753	5.35%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (Bank, 2021) وحسابات الباحثين.

وتستحوذ اقتصادات المنطقة ككل على 5.84 بالمائة بقليل من اجمالي التحويلات الدولية، و7.56 بالمائة من التحويلات الواردة إلى مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في سنة 2020، بالرغم من أن عددها القليل (أربع بلدان) وعدد سكانها الصغير نسبيا مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، مما يدل على أهمية هذه التدفقات بالنسبة لاقتصادات المنطقة وللأسر المتلقية. وقد نمت هذه الحصة خلال السنوات الماضية بشكل معتبر لتصل إلى قرابة 6 بالمائة بعدما كانت في حدود 4 في المائة مع نهاية سنة 2010.

وعلى الصعيد البيني، تعتبر مصر أكبر مستقبل للتحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة، كما أنها تحتل المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (**MENA**)، بالإضافة إلى أنها احتلالها المرتبة الخامسة عالميا من حيث قيمة التحويلات الوافدة إليها. فقد ارتفعت حصتها إلى أكثر من 70 في المائة (30 مليار دولار) من اجمالي التدفقات الرسمية الواردة للمنطقة بنهاية سنة 2020 بعدما كانت تقدر بأقل من 55 في المائة سنة 2010. بينما تمثل حصة المغرب ما يقرب من 20 في المائة، في حين تتقاسم كل من تونس والجزائر مجتمعة الحصة المتبقية في حدود أقل من 10 في المائة من اجمالي التحويلات الرسمية الواردة للمنطقة.

وارتفع المبلغ الذي يرسله المهاجر من منطقة شمال افريقيا من 1248 دولار سنة 2000 إلى 2704 دولار سنة 2010 وصولا إلى 4163 دولار في سنة 2020. ويفوق مبلغ التحويل الذي يرسله المهاجر المصري متوسط المنطقة، بحيث أرسل المهاجر المصري في سنة 2000 مبلغا قدره 8223 دولار (لكل مهاجر)، وهو الرقم الذي يتجاوز بمقدار الضعف متوسط نصيب الفرد المصري من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يبلغ 3058 دولار، ويتجاوز بكثير جدا ما مبلغ التحويل للمهاجر الجزائري، والذي يبلغ 841 دولار في سنة 2000، وهو المبلغ الأقل من بين بلدان المنطقة، مقارنة بـ 2248 و2327 دولار للمهاجر التونسي والمغربي تواليا.

الشكل 01: مقارنة لمتوسط مبلغ التحويل للمهاجر من المنطقة (2020)

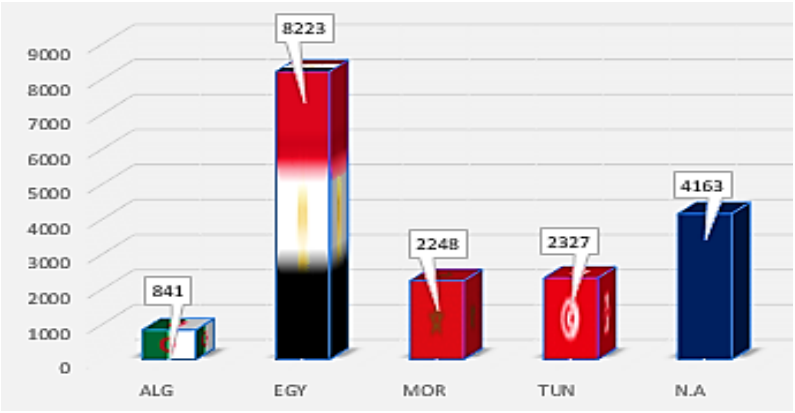

المصدر: حسابات الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الهجرة الدولية للأمم المتحدة (PORTAL, 2021).

ولا يمكن أن يعزى هذا الانخفاض لمتوسط المبلغ الذي يقوم المهاجر الجزائري بتحويله إلى الوطن لنقص رصيد الهجرة الدولية للجزائر، لأن تعداد المهاجرين الجزائريين في الخارج بحسب تقديرات شعبة الإسكان للأمم المتحدة يبلغ أكثر من مليونين سنة 2020، وهو رقم يمثل نسبة معتبرة (4.65 بالمائة) من إجمالي السكان (43 مليون فرد) ويمثل ضعف عدد المهاجرين التونسيين (حيث يرسل المهاجر التونسي قرابة ثلاثة أضعاف ما يرسله المهاجر الجزائري). كما أنه لا يمكن أن يسبب المستوى التعليمي أيضا هذه النتيجة، ذلك أن المهاجر الجزائر-في الغالب، وكما هو الحال مع نظرائه من المنطقة-ذو مستوى تعليمي عال. حيث أن من أهم خصائص الهجرة من المنطقة هي أنها هجرة أدمغة (**Brain drain**) .فالمهاجرون الجزائريون بعد الاستقلال كانوا من ذوي المهارات المتدنية، في حين أنه منذ التسعينيات أصبح معظمهم من

العمال ذوي المهارات العالية (المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، 2010، صفحة 8). ويعني ذلك أنه يرغم وجود علاقة نظرية وثيقة تربط بين ارتفاع المستوى التعليمي والمهارات للمهاجرين وبين ارتفاع حجم التحويلات التي يرسلونها لبلدهم، إلا أنها لا تتحقق في الجزائر، حيث أنه بالرغم من المستوى التعليمي والمهارات الفنية العالية التي يحوزها المهاجر الجزائري إلا أن حجم التحويلات يبقى ضعيفا جدا. ويجب أن يعزى هذا الفارق أساسا إلى تفضيل المهاجر الجزائري للقنوات غير الرسمية لتحويل الأموال بدلا من القنوات الرسمية. ويعني ذلك أن حجم التحويلات غير الرسمية يفوق في الحقيقة بأضعاف مثيلتها الرسمية،

وعندما يوجد تباين في أسعار الصرف، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها السلطات على التعامل بالنقد الأجنبي فإن حجم التدفقات من خلال القنوات غير الرسمية يرتفع (فارس، 2006، صفحة 13). ويعتبر الفارق الكبير في سعر الصرف بين السوق الرسمية (البنوك) والسوق الموازية (وسطاء الصرف غير النظاميين) في الجزائر، والذي بلغ 32 بالمائة بنهاية 2020 عاملا مهما للغاية في تفسير هذا الانخفاض. ذلك أن المهاجر الجزائري يفضل ربح فارق السعرين (+32 بالمائة) على أن يرسل الأموال عبر البنوك ليقوم يصرف العملة الأجنبية بالسعر الرسمي، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى كارتفاع تكاليف التحويل (تفوق 10 بالمائة من مبلغ التحويل، بحيث تعتبر أكبر من المتوسط الدولي) وضعف كفاءة النظام المالي الذي يفتقد لثقة المهاجرين والمقيمين على حد سواء. وتدفع هذه العوامل بالعدد الأكبر من المهاجرين الجزائريين إلى تفضيل القنوات الموازية على الرسمية، وبالتالي تراجع حجم التدفقات الرسمية بالمقارنة مع عدد المهاجرين في الخارج.

2.1.3. استقرارية تدفقات التحويلات في ظل الأزمات الاقتصادية:

لقد ذكرنا في المحور الأول أن لتحويلات المهاجرين المالية سمة مميزة وهي استقرارها النسبي الكبير بالمقارنة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى، حيث لا تشهد في الغالب انخفاضات شديدة خاصة خلال أوقات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى معاكستها لاتجاهات الدورة الاقتصادية. وقد تم ملاحظة هاتين السمتين بوضوح في التدفقات الدولية (الشكل 01)، ويظهر من الشكل (02) الذي يبين الاتجاه العام لمسار تدفقات التحويلات، الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الوافدة لاقتصاد المنطقة خلال الفترة (2000-2020) أن تدفقات التحويلات كانت قليلة التقلب.

وكان أثر أزمة 2008 على تدفقات التحويلات صغيرا نسبيا (-12 بالمائة) ولم يدم سوى لسنة واحدة فقط (2009) قبل أن تستعيد التحويلات ديناميكية النمو مجددا بدءا بسنة 2010 (وبمعدل نمو +36 بالمائة)، وذلك بالمقارنة مع الانخفاض الأكبر والأطول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (-26، -13، -55 بالمائة خلال سنوات 2009، 2010، 2011 على التوالي) والمساعدات الإنمائية (-26.5، -17.3 بالمائة خلال سنتي 2009 و2010 تواليا). وكانت سنة 2008 مفصلية، بحيث أصبحت تحويلات المهاجرين منذ ذلك الحين أكبر أشكال التدفقات الخارجية الواردة للمنطقة بعد سنوات من سيطرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 02: تقلبات التدفقات الواردة لاقتصاد المنطقة من التحويلات (REM) بالمقارنة مع تدفقات (FDI) و(ODA)

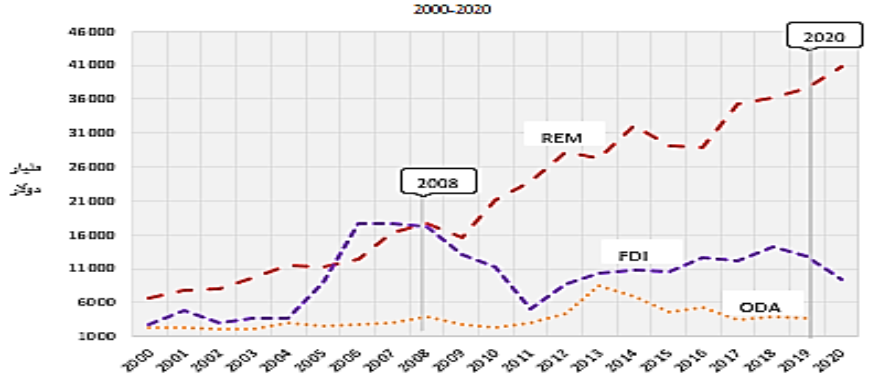

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي (Bank, 2021).

وتعد أزمة 2020 الاقتصادية الناجمة عن انتشار وباء (**covid-19**) أكثر خطورة وتأثيرا على اقتصادات العالم من أزمة 2008 المالية. فالأزمة أدت لتأثيرات الاقتصادية انعكست في تسجيل أكبر انكماش للاقتصاد العالمي العقود الأخيرة، انكماش التجارة الدولية، تراجع الاستثمار والاستهلاك، الانكماش التاريخي للعديد من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى خسارة أكثر من 255 مليون وظيفة دائمة (صندوق النقد العربي، 2021/04، صفحة 4). وكان من الممكن أن تزداد الأوضاع تدهورا ويصل انكماش الاقتصاد العالمي (-3.3 بالمائة في سنة 2020) إلى مستويات أكبر (ثلاث أضعاف) لولا التدخل الحاسم والدعم القوي والتاريخي للسياسات المالية والنقدية (صندوق النقد الدولي (**IMF**)، 2021/04).

لكن برغم كل هذه التبعات إلا أن تدفقات التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة لم تشهد أي انكماش كما كان متوقعا، بل على العكس من ذلك فقد شهدت نموا أكبر من المسجل في سنة 2019، حيث يقدر النمو في سنة 2020 بـ 8.6 بالمائة، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد شهد تراجعا حادا خلال 2020 بنسبة 27 بالمائة، حيث يتوقع أن يستمر هذا الانكماش لمدة أطول بالنظر إلى استمرار انتشار الوباء وحالات الاغلاق، وانكماش النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن تدفقات تحويلات المهاجرين لا تبدي مقاومة شديدة للأزمات الاقتصادية فحسب كما سجل في أزمة 2008، بل أنها تسلك اتجاها معاكسا بالفعل، حيث ارتفعت خلال الأزمة الحالية، ويرجع ذلك أساس لخصائص هذا النوع من التدفقات الخارجية الذي يرتبط أكثر بتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المستقبلة. وتبدو هذه السمة بارزة بقوة في التدفقات الواردة إلى اقتصادات المنطقة خاصة خلال العقد الماضي، أين تضاعفت قيمتها وزادت أهميتها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اندفاع المهاجرين لحماية وتأمين أسرهم من أثر الانكماش الاقتصادي الناجم عن الأزمة في البلدان المتلقية، حيث يلعب هنا دافع الايثار الدور الرئيسي في هذا الاتجاه مما يؤكد على أنه دافع أولي يفوق تأثير دافع الاستثمار.

2.3. أهمية تدفقات تحويلات المهاجرين لاقتصادات المنطقة:

1.2.3. التحويلات (REM) واجمالي الناتج المحلي الحقيقي (RGDP):

يبلغ معدل تدفقات التحويلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبلدان المنطقة 3% سنويا (الشكل 02) خلال الفترة (2000-2020)، حيث يبلغ حجم التدفقات السنوية لاقتصادات المنطقة مجتمعة قرابة 22 مليار دولار كل سنة. وقد ارتفعت حصة التحويلات من الناتج المحلي لبلدان المنطقة (بلغ أكثر من 669 مليار دولار في سنة 2020) خلال العقدين الماضيين لتبلغ 3 بالمائة سنويا. وتستحوذ مصر على النصيب الأكبر، فقد يقدر متوسط التدفقات لديها أكثر من 13 مليار دولار سنويا، أما كنسبة من الناتج فإن المغرب تستحوذ على المعدل الأكبر بين بلدان المنطقة، بحيث تفوق نسبة التدفقات إلى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي المغربي 7 بالمئة سنويا. هذا وتبقى الجزائر الأضعف بين بلدان المنطقة، سواء تعلق الأمر بالقيمة المطلقة (مليار دولار)، او كنسبة من الناتج (0.46 بالمائة سنويا).

الشكل 03: التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي (REM/RGDP) لاقتصادات المنطقة.

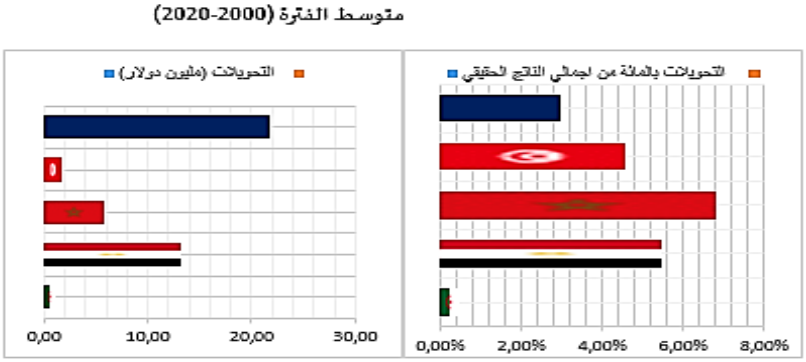

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي (Bank, 2021).

ويعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من اجمالي التدفقات (متوسط الدخل الفردي من التحويلات) مؤشر مفيد لقياس أهمية التحويلات بالنسبة للنمو الاقتصادي في المنطقة. ويقيس هذا المؤشر تطور قيمة التحويلات السنوية الوافدة إلى بلدان المنطقة كنسبة من حجم السكان، حيث يعتبر مؤشر شبيه بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي. إذ يمكننا التعبير عن التحويلات-باعتبارها كدخل إضافي للفرد (دخل مكمل) كمؤشر لمتوسط الدخل الفردي من التحويلات. وخلال الفترة (2000-2020) تضاعف متوسط الدخل الفردي من التحويلات من 48 دولار سنة 2000 إلى 98 دولار سنة 2009، وصولا إلى 213 دولار بنهاية 2020. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع يأخذ بالحسبان الزيادة السكانية التي شهدتها بلدان المنطقة. ورغم انخفاض قيمة الدخل الفردي من التحويلات عند مقارنته بمتوسط نصيب الفرد من الناتج للمنطقة والذي يبلغ 3633 دولار في سنة 2020 فإن النسبة ستكون في حدود 6 بالمائة (5.86 في المائة)، إلا أنه يتوجب تحليله من منظور اعتباره كدخل مكمل (اضافي) وليس كدخل رئيسي، كما أن هذا الدخل لا يتوزع مثل الناتج المحلي على معظم السكان، بل يتوجه دخل التحويلات فقط إلى أسر المهاجرين في الداخل والتي تمثل نسبة صغيرة في العادة من اجمالي السكان.

2.2.3. التحويلات (REM)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والمساعدات الإنمائية الدولية (ODA):

لقد كانت قيمة تدفقات التحويلات الواردة لاقتصادات المنطقة عند مستويات أقل من تدفقات (**FDI**) ومساوية تقريبا لتدفقات (**ODA**) لكنها ظلت تنمو باستمرار حتى وصلت إلى مستوى تفوقت فيه على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل 02)، مما يؤكد على أن التحويلات الواردة للمنطقة تعتبر أهم أشكال التدفقات الواردة إلى بلدان المنطقة وأكثرها نموا.

ويقدر إجمالي التدفقات التي استقبلتها اقتصادات المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2000-2020) بحوالي 210 مليار دولار (10 مليار دولار كمتوسط سنوي). ورغم أهمية هذه القيمة، إلا أنها تبقى أقل بكثير عند مقارنتها بحجم تدفقات التحويلات، حيث تفوق قيمة التحويلات المتدفقة (460 مليار دولار) مثيلتها من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.17 مرة. لكن رغم هذا الانخفاض النسبي لتدفقات (**FDI**) مقارنة بتدفقات التحويلات، إلا أنها تبقى أكثر أهمية للنمو الاقتصادي وذات تأثير أكبر من تدفقات (**REM**) لأنها تتوجه مباشرة نحو الاستثمار وتسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. في حين أن الجزء الأكبر من التحويلات يذهب إلى دعم الاستهلاك الخاص للأسر المتلقية. وتبلغ نسبة تدفقات التحويلات إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من الواحد الصحيح، ما يعني أن تدفقات التحويلات تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتوسط سنوي، وتبدو هذه النسبة مرتفعة جدا في المغرب (2.76 مرة) عن متوسط المنطقة، في حينت نخفض في الجزائر لتشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر من تدفقات التحويلات.

وتلقت اقتصادات المنطقة ما يقرب من 73 مليار دولار من المساعدات الإنمائية الدولية خلال العقدين المنصرمين، ولا يمثل هذا المبلغ إلا 16 بالمائة فقط من إجمالي التدفقات الواردة من التحويلات. وبالنظر إلى التشابه الكبير بين شكلي التدفقات الذين يعتبران تدفقات واردة صافية موجهة في العادة لدعم التعليم والصحة والاستهلاك الجاري، فإن التحويلات تبقى ذات أهمية أكبر بكثير للمنطقة سواء تعلق الأمر بحجمها أو إذا ما أخذنا بالاعتبار الالتزامات والقيود السياسية المرتبطة عادة بتدفقات (**ODA**) بعكس تدفقات التحويلات التي تخلو من أي قيود سياسية.

3.2.3. التحويلات (REM)، الصادرات(EXP)، والدين الخارجي (EX.DEBT):

لا تزال اقتصادات المنطقة تسجيل عجزا مستمرا في الحساب الجاري (الميزان التجاري)، وبالنظر إلى ضعف قدرة الأسواق المالية المحلية للمنطقة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بالشكل الذي يمكن معه من تغطية هذا العجز في الحساب الجاري من خلال فائض في الحساب الرأسمالي فإن التحويلات يمكنها تغطية هذا العجز ودعم استقرار وتوازن ميزان المدفوعات لاقتصادات المنطقة. وتبلغ قيمة تدفقات التحويلات إلى الصادرات لاقتصاد المنطقة 9 بالمائة كمعدل سنوي للفترة (2000-2020)، وتتجاوز هه النسبة في مصر والمغرب وتونس هذا المتوسط 26، 23، و10 بالمائة تواليا، بينما لا تتجاوز في الجزائر 1 بالمائة.

وتعاني بلدان المنطقة-باستثناء الجزائر-من انكشاف خطير وارتفاع قياسي للمديونية الخارجية (110مليار دولار أو 36.4 بالمائة من الناتج في مصر، 36 مليار دولار أو 30 بالمائة من الناتج في المغرب، 35 مليار دولار أو 90 بالمائة من الناتج في تونس). وأمام هذه المستويات العالية من المديونية فإن تدفقات التحويلات يمكنها أيضا أن تلعب دورا مهما للغاية في خفض مستوى المديونية. حيث يتحسن التصنيف السيادي للاقتصاد المتلقي للتحويلات كلما ارتفعت حصته من التدفقات الدولية، ما يعني زيادة القدرة على الحصول على ديون بتكاليف أقل من الأسواق المالية الدولية. فالتصنيف السيادي للاقتصاد المتلقي يتحسن عندما يتم اعتبار التحويلات ضمن بند الصادرات. (صندوق النقد العربي، سبتمبر 2006، صفحة 186). وتبلغ نسبة تدفقات التحويلات إلى رصيد الدين الخارجي لاقتصاد المنطقة 18 بالمائة، وتبلغ في كل من المغرب ومصر 26 و25 بالمائة تواليا، في حين لا تبلغ النسبة في كل من الجزائر وتونس 14 و11 بالمائة على التوالي.

4. خاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوعا، رغم أهميته البالغة، فإنه يلاحظ غياب الاهتمام به في البحوث الأكاديمية في المنطقة العربية عموما وفي الجزائر خصوصا. فقد تم تسليط الضوء على أحد أهم أشكال التدفقات الخارجية للنقد الأجنبي الواردة إلى البلدان النامية واقتصادات المنطقة، والمتمثلة في تدفقات تحويلات المهاجرين المالية، وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج التي كانت كالتالي:

1.4. النتائج

- تتميز تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين للعالم النامي عموما ولبلدان منطقة شمال افريقيا خصوصا بسمات خاصة ومميزة تنفرد بها مقارنة بأشكال التدفقات الخارجية الأخرى، فهي تشهد اتجاها عاما متزايدا واستقرارية كبيرة في حجمها بالإضافة إلى معاكستها لاتجاهات الدورة الاقتصادية ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لتلك البلدان، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- استقطبت اقتصادات منطقة شمال افريقيا أكثر من 450 مليار دولار من هذه التدفقات خلال العقدين الأخيرين، بمتوسط يفوق 20 مليار دولار سنويا، أو ما يمثل 3 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد المنطقة. وقد ظلت هذه التدفقات تنمو بمعدل 10 سنويا. كما نسجل عدم تكافؤ وتباين كبير في قدرة بلدان المنطقة على استقطاب تحويلات مهاجريها في الخارج وهو ما يتجسد في قدرة الاقتصاد المصري على استقطاب أكثر من نصف التدفقات الواردة لبلدان المنطقة (249 مليار دولار) مقارنة بعجز الاقتصاد الجزائري على استقطاب أكثر من 5 بالمائة من مجمل هذه التدفقات (22 مليار دولار)، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- رغم الرصيد المعتبر من المهاجرين الدوليين (أكثر من 2 مليون مهاجر) التي تملكه الجزائر إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على حجم التدفقات الواردة للاقتصاد المحلي، بحيث لم تتجاوز مليار دولار في السنة. ويعتبر مبلغ التحويل الذي يرسله المهاجر الجزائري الأقل من بين نظرائه من المنطقة بحيث يبلغ 841 دولار فقط في سنة 2020. ويعتبر هذا المبلغ أقل بكثير من متوسط المنطقة البالغ 4163 دولار، في حين أن المهاجر المصري يرسل المبلغ الأكبر (أكثر من 8200 دولار).

2.4. التوصيات

في الختام فإن هذه الدراسة توصي حكومات المنطقة بالاقتراحات التالية:

- بالنظر إلى الإمكانات والمنافع المرتبطة بالتحويلات فإن تركيز حكومات المنطقة يجب أن يتوجه نحو العمل على تعزيز هذه التدفقات وإعطاءها الأولوية على حساب أشكال التدفقات الأخرى من خلال مراجعة وتعديل القوانين المنظمة لانتقالها وتعزيز التسهيلات المرتبطة بها وتشجيع المهاجرين من المنطقة على ارسال أموالهم عبر القنوات الرسمية.

- تشجيع الأسر المتلقية على تقليص الميل الحدي للاستهلاك وتوجيه جزء من الدخل المحقق من التحويلات باتجاه الاستثمارات الحقيقية أو توجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية في سبيل تعزيز أثرها على النمو الاقتصادي.
- ضرورة تقليص البنوك لمعدل الرسوم المفروضة على التحويلات المرسلة عبر النظام البنكي لتحقيق الزيادة في حجم التدفقات عبر القنوات الرسمية وتقليص اعتماد المهاجرين على القنوات غير الرسمية.

5. قائمة المراجع:

5. 1. المراجع باللغة العربية:

- (IMF)، (2009)، تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، صندوق النقد الدولي(IMF)، واشنطن.
- (IOM)، (2019)، تقرير الهجرة في العالم في العام 2019، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، جنيف.
- (الأونكتاد)، (2012). تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية، تقرير أقل البلدان نموا سنة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، نيويورك.
- (ICMPD)، (2010). هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل، ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقا لمزيد من التطور، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، فيينا.
- ديليب راثا، (ديسمبر، 2009). التحويلات ودورها في التنمية، طوق النجاة للبلدان الفقيرة. مجلة التمويل والتنمية، 04(46)، 30-31
- (IMF)، (2021/04). آفاق الاقتصاد العالمي، ادارة مسارات التعافي المتباعدة، صندوق النقد الدولي (IMF)، واشنطن.
- (AMF)، (2021/04). تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي أبو ظبي.

- (AMF)، (سبتمبر 2006). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- محمد الأمين فارس، (2006). تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، السمات والأثار. اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، التحديات والفرص. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي افريقيا (الاسكوا)، 1-35.

5. 2. المراجع باللغة الأجنبية:

- (IOM), (2019), world migration report. International Organization for Migration Geneva, Switzerland.
- The Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD), (2020). Migration and Development Brief 32. COVID-19 Crisis, Through a Migration Lens, World Bank Group , Washington, DC.
- World Bank Group, (consulté le 03.09.2021) sur: https://data.worldbank.org/indicator.
- Kodier, A. N. (2015). Migration Remittances Inflows and Macroeconomic Shocks: The Case of Egypt. . International Journal of Economics and Financial Issues. 5(4) , 1001-1010.
- Plaza, D. R. (2011, sep). Harnessing Diasporas. Finance & Development,03(48), 48-51.
- PORTAL, M. D. (consulté le 03.06.2021) sur https://www.migrationdataportal.org.
- The Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD). (May 2021). resilience covid-19 crisis througha migration lens.Migration and Development Brief 34. World Bank Group, Washington, DC.

6. الملاحق:

الجدول 01: التدفقات السنوية الواردة لاقتصادات المنطقة والحصص النسبية من تحويلات المهاجرين (2000-2020).

التدفقات السنوية الواردة من التحويلات (مليون دولار)						الحصة النسبية من التدفقات الواردة للمنطقة (%)			
YEAR	ALG	EGY	MOR	TUN	N.A	ALG	EGY	MOR	TUN
2000	790	2852	2161	796	**6599**	12%	43%	33%	12%
2001	670	2911	3261	927	**7769**	9%	37%	42%	12%
2002	1070	2893	2877	1070	**7911**	14%	37%	36%	14%
2003	1750	2961	3614	1250	**9575**	18%	31%	38%	13%
2004	2460	3341	4221	1431	**11453**	21%	29%	37%	12%
2005	170	5017	4589	1393	**11169**	2%	45%	41%	12%
2006	189	5330	5451	1510	**12480**	2%	43%	44%	12%
2007	99	7656	6730	1716	**16201**	1%	47%	42%	11%
2008	104	8694	6894	1977	**17669**	1%	49%	39%	11%
2009	150	7150	6269	1964	**15534**	1%	46%	40%	13%
2010	197	12453	6423	2063	**21136**	1%	59%	30%	10%
2011	203	14324	7256	2004	**23788**	1%	60%	31%	8%
2012	215	19236	6508	2266	**28225**	1%	68%	23%	8%
2013	210	17833	6882	2291	**27215**	1%	66%	25%	8%
2014	2452	19570	7789	2347	**32158**	8%	61%	24%	7%
2015	1997	18325	6904	1971	**29198**	7%	63%	24%	7%
2016	1989	18590	6383	1821	**28784**	7%	65%	22%	6%
2017	1792	24737	6823	1890	**35243**	5%	70%	19%	5%
2018	1985	25516	6919	1902	**36322**	5%	70%	19%	5%
2019	1786	26781	6963	2050	**37579**	5%	71%	19%	5%
2020	1682	29603	7419	2100	**40804**	4%	73%	18%	5%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (Bank, 2021) وحسابات الباحثين.